Diyala Journal
for Human Research
Website:
djhr.uodiyala.edu.iq

مجلة ديالى
للبحوث الإنسانية

p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838

مجلة ديالى للبحوث الانسانية
العدد (99) المجلد (2) اذار 2024

الإنعكاسات الجغرافية لقرار مجلس الأمن المرقم 883في عام 1993 على العراق (دراسة في الجغرافية السياسية)

أ.م.د. موسى جعفر راضي الموسوي
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ دائرة البحث والتطوير

Abstract

The border conflict between Iraq and Kuwait and the border problem is one of the clear problems after the European countries took control of the Arab countries after the loss of the Ottoman Empire and the disintegration of its mini-states, as those countries found an opportunity to colonize the losing countries and control their natural and human resources and put them at the mercy of colonialism. When those countries were divided by artificial borders, they did not these countries take into account the interests of the people as much as they look for their own interests. As a result of the division, several problems emerged in more than one country, as the borders between the countries were changed more than once after independence was achieved during the last century, and the problems are still present until now. Including the problems the land borders between Iraq and Kuwait. In this research, we will discuss the geographical effects of Security Council Resolution No. 833 in 1993, which stipulated the demarcation of the borders of between Iraq and the Kuwait.

Email: mosajafr4@gmail.com

Published: 1- 3-2024

Keywords:

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص

إن مشكلة الحدود بين العراق والكويت هي إحدى المشاكل الواضحة عندما سيطرت الدول الأوربية على المنطقة العربية بعد خسارة الإمبراطورية العثمانية وتفكك دويلاتها، حيث وجدت تلك الدول فرصة لإستعمار البلدان الخاسرة والسيطرة على مواردها الطبيعية والبشرية ووضعها تحت رحمة الإستعمار فعندما تم تقسيم تلك الدول بحدود إصطناعية لم تراعي تلك البلدان مصالح الشعوب بقدر ماكانت تبحث عن مصالحها ونتيجة لهذا التقسيم ظهرت عدة مشاكل في أكثر من بلد إذ تم تغيير الحدود بين البلدان لأكثر من مرة بعد حصول الإستقلال خلال القرن الماضي ومازالت المشاكل حاضرة لحد الآن. ومن ضمنها مشاكل الحدود البرية بين العراق والكويت وسنتناول في هذا البحث الآثار الجغرافية لقرار مجلس الأمن رقم 833 في عام 1993 الذي نص على ترسيم الحدود بين العراق والكويت.

المقدمة

مشكلة البحث:

تأتي مشكلة البحث من سؤال مهم وهو: شهدت العلاقات العراقية الكويتية حالة الصراع منذ تأسيس الدولة الكويتية ولغاية الآن ولعل السمة البارزة لهذا الصراع هو ترسيم الحدود.

فرضية البحث:

إن الحتمية الجغرافية سواء كانت طبيعية أو بشرية هي من الأمور التي تفرض على دولة سلوك وقرار معين تجاه الدول المحاذية لها خصوصاً الدول التي لها حدود مشتركة معها إذ كانت هذه القرارات مدار نزاع تاريخي طويل وهذا مانراه بين العراق والكويت.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من خلال معرفة الأحداث التي حددت طبيعة العلاقة بين العراق والكويت إبتداءاً من التنافس البريطاني والعثماني بشان السيطرة على الكويت وصولاً إلى قرار مجلس الأمن المرقم 883 بشان ترسيم الحدود عام 1993م.

حدود الدراسة:

1- **الحدود المكانية:** وتتمثل بالموقع الجغرافي للحدود الجنوبية الدولية للعراق والمتمثلة بالحدود العراقية الكويتية.

2- **الحدود الزمانية:** وتتمثل بالفترة الزمنية التي صاحبت سيطرة الدولة العثمانية على العراق مروراً بتاسيس الدولة العراقية عام 1921 ولغاية عام 1993.

منهجية البحث:

إعتمد الباحث في مجال بحثه على المنهجين التاريخي والتحليلي لمعرفة تغيرات التي طرأت على عملية إنفصال الكويت إدارياً عن العراق بعد تفكك الدولة العثمانية وماتبعه من تقسيمات إدارية للحدود الجغرافية

للدولة العراقية من تاريخ نشأتها.

خطة البحث:

يتكون البحث من مطلبان وهما أولاً: التطور التاريخي للعلاقات العراقية الكويتية من خلال إستعراض تاريخي للأحداث التي مرت بنشوء الدولتين من السيطرة العثمانية مروراً بأحداث الصراع العثماني البريطاني وصولاً إلى تشكيل الدولتين والصراعات التي حدثت بعدها بشأن ترسيم الحدود كان آخرها إجتياح العراق للكويت عام 1991.

المبحث الأول: التطور التاريخي لترسيم الحدود

تعود تاريخ العلاقة بين العراق والكويت منذ سيطرة الدولة العثمانية على المنطقة العربية عام 1546 وأصبح العراق بكافة ولاياته تحت سلطة الإحتلال العثماني ومن ضمنها ولاية البصرة إذ كانت الكويت جزء من إمتدادها جغرافياً وإجتماعياً وتجارياً بشكل كبير، إذ لم يجدو سكان تلك المناطق حلاً من اجل تأمين مراكزهم إلا عن طريق الإعتراف بالحكم والولاية العثمانية التي كانت لها السيطرة على الخليج العربي، إذ تبين المصادر بإن مدينة الكويت تم تاسيسها منذ بداية القرن الثامن عشر وبالتحديد في عام 1716م، إذ كانت قبل هذا التاريخ عبارة عن مستوطنة صغيرة وتسكنها بعض القبائل العربية[1]، وبعد تكليف مدحت باشا بإدارة ولاية بغداد وفي عام 1871م اصدر امراً تم بموجبه جعل الكويت تقسيماً ادارياً تابعاً لمتصرفية الأحساء، وكذلك تكليف شيخ من آل الصباح قائم مقام، كما تعهد برفع علم الدولة العثمانية على كافة السفن الخاصة بها، إذ كانت كل السفن التابعة لها ترفع علم الحكومة البريطانية[2]، وفي العام نفسه فصلت الدولة العثمانية مدينة البصرة وجعلتها ولاية مستقلة عن بغداد[3].

كانت الأطماع البريطانية تجاه الكويت منذ سنة 1775م عندما سيطر الإيرانيون على البصرة وبدأ عندها إرسال البريد الانكليزي إلى حلب من خلال الكويت وفي عام 1775 كانت شركة الهند الإنكليزية تتعامل مع الكويت على إنها جزء من البصرة [4]. عندما أكمل العثمانيون إحتلال الجزيرة العربية مع الخليج العربي وبسطت نفوذها عليه وبالخصوص على العراق، الذي كانت حدوده الجنوبية المتمثلة بولاية البصرة الممتدة في الجزيرة العربية لتشمل الكويت وقطر والاحساء[5]. قامت بمعاملة الكويت التي أصبحت فيما بعد تعرف بقائم مقامية الكويت، بالتمييز عن غيرها من المناطق التي كانت جزء من ولاية البصرة. ونتيجة لهذا الحالة أصبحت الكويت تابعة للإدارة العثمانية كونها أحد أقضية البصرة[2]، لقد أصبحت المنطقة الواقعة ما بين البصرة والأحساء وبضمنها أراضي الكويت منطقة إدارية واحدة. ذاك أن العثمانيين عندما وصلوا إلى البصرة لم يكتفوا بالسيطرة عليها، وإنما أرادوا توسيع نفوذهم السياسي والعسكري في الجزيرة العربية. ليتمكنوا من مواجهة المحاولات البرتغالية الهادفة في الدخول إلى منطقة الخليج العربي[6]. لقد عملت بريطانيا على

ترسيخ فكرة إستقلال الكويت من خلال قيامها بتوقيع إتفاقية عام 1899 مع الشيخ مبارك. ولم تكتفي بهذه الإتفاقية، وانما عملت على توقيع إتفاقية عام 1913 مع الدولة العثمانية.

إذ تم بموجبها منع العثمانيين من التدخل في الشأن الكويتي مع الإقرار بأتباع الكويت للدولة العثمانية، والإستمرار برفع العلم العثماني على في كافة نواحي الكويت. إلا أن هذه الإتفاقية لم تستمر طويلاً، إذ تم رفضها من قبل البريطانيين وكان لقيام الحرب العالمية الأولى عام1914، وحدوث الثورة عام 1916 بقيادة الشريف الحسين بن علي في نجد والحجاز[7]. حيث عملت على ايجاد حدود بين الكويت والعراق متمثلة بألواح خشبية وضعها الجنرال البريطاني، مالبثت أن ضاعت وضاع معها ملامح هذه الحدود الذي كان فيها، بسبب زراعة النخيل. وبإستقلال الكويت فإنه تم تضييق المنفذ البحري للعراق المطل على الخليج العربي[8].

عندما قامت بريطانيا بتقسيم المنطقة العربية والخليج إلى دويلات صغيرة، في ظل صراع كبير فيما بينها، حيث تم وضع الحدود بطريقة مبهمة غير واضحة فكانت حصة العراق من هذه التقسيم، ان اقتطع منه قائم مقامية الكويت من لواء البصرة، وتم جعلها إمارة بحمايه بريطانية. وهكذا تحقق لبريطانيا ما أرادت وعملت من أجله. فقد إستقلت الكويت عن العراق، رغم المطالبات العراقية بعدم إقتطاع هذا الجزء منه ومن هنا بدأت الأزمة بين الحكومات التي توالت على حكم العراق[9]. وتجدر الإشارة هنا إلى الدولة البريطانية ومن خلال ممثلها بيرسي كوكس في العراق قد عقدت إجتماع ضم العراق ونجد والكويت في منطقة العقير عام 1922. وذلك لايجاد حلول للخلاف الحدودي بين هذه الأطراف. اذ تم تخطيط الحدود بين العراق ونجد، من خلال إيجاد بين البلدين منطقة تكون حيادية على ان يتم القبول بمبدأ ترسيم الحدود على أرض الواقع. فتم تعيين قرى الملح ووادي السرحان التي عادت إلى نجد، وكذلك تعيين القبائل الموجودة في كل من نجد والعراق. إلا أن العراق لم يلتزم بما أتت به هذه الإتفاقية، من خلال وضع المخافر الحدودية والأبنية على طول الشريط الحدود في تلك المنطقة. في مقابل ذلك كله قامت نجد بالتوسع باتجله الشمال والشمال الغربي، وتمكنت من إستعادة الواحات (الجوف وخيبر وتيما وخيبر ووادي سرحان). مما جعل من مسالة الحدود مشكلة يصعب حلها وذلك لوجود التعقيدات الفنية والعوامل الجغرافية التي طرأت على الحدود بهذا الشكل[10].

أما ما حدث بين الدولتين الكويتية والعراقية فقد طالب العراق بضم الكويت بإعتباره أصبح الوريث الشرعي للدولة العثمانية قدر تعلق الأمر به، والتي كانت تسيطر على العراق بما فيه الكويت. كما طالب بضم جزيرة وربه للعراق التي تم إضافتها الى حدود الكويت[11]. لقد عملت بريطانيا على إستقلال قضاء الكويت وجعلته دولة، ونصبت الشيخ مبارك وعدد من شيوخ آل الصباح حكام يحكمون فيما بعد بدولة الكويت مستغلة الظروف الدولية التي كانت سائدة آنذاك، فأعلنت إعترافها بإستقلال الكويت ودعمتها.

رغم أن الكويت كانت قضاءً تابعاً إلى لواء البصرة، إذ بينت من هذا الموقف بريطانيا عن حجم تمسكها بالكويت وفصلها عن العراق. مع أن بريطانيا اعترفت بإستقلال الكويت كان عام 1913 وقبل

إندلاع الحرب العالمية الاولى. ثم جاء الإعتراف مرة اخرى بإستقلال الكويت عام 1961. من هذا كله يتضح الدعم البريطاني للكويت، مع رغبة كويتية للإنفصال عن العراق. فإذا كان إعتراف البريطانيين بالكويت لا علاقة له بنشوئها، وليست له أهمية في تكوين دولة جديدة فماسبب كل هذا الدعم، غير إنه من الضروري حصول هذا الإعتراف، لكي تتمكن الكويت فيها من مباشرة حقوقها كعضو في عصبة الامم المتحدة [12]. رغم إن هذا الإعتراف لا يمكن تطبيقه على الحاله الكويتية التي تغيرت من قضاء الى دولة، بدعم دولة محتله. إذ إن القانون الدولي جعل للمحتل حق للممارسة جزء من السلطات، والتمتع ببعض الصلاحيات الخاصة بالدولة المستعمرة، التي قد تنتج بسبب امور واقعية فرضها الإحتلال[13].

لقد دعمت بريطانيا الكويت ووقفت في وجه الرغبة العراقية المتمثلة في الإنضمام إلى عصبة الأمم مستخدمة مختلف السبل والأساليب لمنع دخوله، ما لم يتم تحديد الحدوده بين الدولتين[14]. وتحت هذا الضغط أرسل الرئيس العراقي نوري السعيد رسالة إلى الشيخ أحمد الصباح يبارك له إستقلال الكويت، ومحدداً الحدود العراقية الكويتية وذلك في عام 1932. والتي تبدأ ((**من وادي العوجه عند تقاطع الباطن إلتي تقع في نقطة وام قصر وجبل سنام جنوبي آبار صفوان معطية المواقع المذكورة من حصة للعراق، وذلك حتى إلتقاء خور عبد الله بخور الزبير. إن جزر مسكان وفيلكا وربة وبوبيان وعوهة وأم المرادم والكبر وقاروة تعود إلى الكويت**)) ولم يتم ترسيم الحدود حتى بعد إجبار العراق على الإعتراف بإستقلال الكويت.

إذ بينت الكويت أن السند القانوني الذي تستند عليه في دفاعها عن إستقلالها وحدودها، هو ماتم الاتفاق عليه عام 1913 الموقعة بين الدولتين البرطانية والعثمانية ، وكذلك محضر الإتفاق الموقع بين الجمهورية العراقية دولة الكويت عام 1963، فترى الكويت أن الحدود بينها وبين العراق محددة بوضوح وموصوفة وصفاً دقيقاً، إلا أن المشكلة في عدم ترسيم الحدود هو عدم رغبة العراق في الوصول إلى الحل[15]. وبخلاف هذا ترفض الكويت الإعتراف بأي دليل آخر يشير إلى أنها كانت قضاءً تابعاً إلى ولاية البصرة، وإن قائم مقام الكويت كان يتقاضى مرتبه من مخصصات ولاية البصرة. كما إن اعتماد الكويت على رسالة رئيس وزراء العراق عام 1932 بشان ترسيم الحدود، يواجه رفضاً عراقياً لهذه الرسالة ذاك أن الرسالة تتقاطع مع دستور المملكة العراقية آنذاك، اذ كان يشترط في أي إتفاقية أو معاهدة تبرمها الحكومة العراقية مع أي دولة من دول العالم، بضرورة عرضها على مجلس الأمة للتصديق عليها وهذا مالم يحصل في رسالة نوري السعيد رئيس وزارء العراق إلى الكويت عام 1932. إضافة إلى أن محضر الإتفاق عام 1963، لم يعرض على المجلس الوطني للعراق لقيادة الثورة للمصادقة على ما ورد فيها. وبهذا لا يعتبر ما جاء في هذا المحضر ملزماً لحكومة العراق، وهو الدفاع الذي إستمرت الدولة العراقية متمسكتاً بها لحد الآن، كون التصديق هوإجراء ثاني تؤكد بموجبه سلطات الدولة المسؤلة من حيث الإختصاص الدستوري بتنفيذ المعاهدات وان المعاهدة التي تم اعدادها وتوقيعها من جانب مفوضيها صارت ملزمة وانها تتعهد بإسم الدولة بتنفيذها))[16]. لقد كاد إعلان العراق بضم الكويت التي أعلنت إستقلالها عام 1961، أن يؤدي إلى

مواجهة عسكرية بين بريطانيا والعراق أولاً، ومن ثم بين القوات العربية والعراق ثانياً[17].

الخريطة رقم (1) تمثل الحدود التي كانت تعتقد بها الحكومة العراقية كما جاء في مذكرة الحكومة للسفارة البريطانية في بغداد وهذا نصها ((إن حكومة الإتحاد العربي تجد نفسها مضطرة أن تعلن أن جميع الجزر الموجودة في المياه الإقليمية هي من ضمن حدود الإتحاد العربي، وإن خط الحدود يبدأ من نقطة إلتقاء وادي العوجة بوادي الباطن ويتجه شرقاً بخط مستقيم حتى يصل إلى الجهرة على بحر خليج الكويت))[18].

خريطة رقم (1):من عمل الباحث تمثل خط الحدود الذي طالب به نوري السعيد لأول مرة عام 1958

بالاعتماد على الرابط (https://rawabetcenter.com/archives/40284).

وفي عام 1958 شهدت العلاقات العراقية الكويتية أزمة كبيرة، إذ عاود العراق مطالبته بالكويت كلّها، بعدما كان خلاف حول مناطق حدودية فقط، ففي 19 حزيران 1961م وقّعت الحكومة البريطانية إتفاقية جديدة مع الكويت أنهت بموجبها الحماية البريطانية القائمة على أساس إتفاقية 1899م، فأعلنت الكويت إستقلالها في 19 حزيران سنة 1961م ، اذ قامت العديد من الدول إرسال برقيات التهنئة،حيث قام الرئيس عبد الكريم قاسم بارسال رسالة إلى حاكم الكويت عبد هلال السالم الصباح رسالة غامضة ترّحب بإلغاء إتفاقية 1899م لكنها لم تشير إلى قضية الإستقلال، مما أثار تخوف حاكم الكويت فقام باستشارة السفير البريطاني حول الحصول على حماية بريطانية إذا إقتضى الأمر، وفي 25 حزيران 1961م، أعلن عبد الكريم قاسم في بيان إذاعي إن الكويت جزء لايتجزأ من العراق وأن الكويت كانت منطقة تابعة لولاية البصرة الخاضعة للحكم العثماني، وأعلن عبد الكريم قاسم تعيين حاكم الكويت قائم مقاماً لها، خاضعاً لسلطة متصرف البصرة[19].

قامت الحكومة البريطانية في 1 تموز 1961م على أثر إذاعة البيان وبطلب من الكويت بإنزال قوات عسكرية في الكويت للدفاع عنها تجاه التهديدات العراقية، كما قام الحكومة العراقية من جانبها بتحشيد قواتها بمنطقة البصرة، فوقعت بعض الاصدامات بطريق الخطأ مع الدوريات البريطانية على الحدود، وقّدم العراق شكوى إلى مجلس الأمن بسبب إنزال البريطانيين قواتهم في الكويت وتهديدهم لسلامة اراضيه[20]. وفي الوقت الذي كان النزاع مطروحاً في مجلس الأمن قّدمت الكويت طلباً للإنضمام إلى جامعة الدول العربية فقُبِلَت عضويتها في 20 تموز 1961م، فقام العراق بإيقاف كل أوجه التعاون مع الجامعة العربية، وقّررت الجامعة العربية تشكيل قوات عربية لتحل محل القوات البريطانية في الكويت، إذ وصلت الفرقة الأولى منها إلى الكويت في 10 أيلول 1961م، وبقيت هذه القوات في الكويت حتى سنة 1963م حين بدا إن الخطر قد تلاشى، وبالنتيجة فشلت محاولة عبد الكريم قاسم في ضّم الكويت فشلاً ذريعاً، وانتهى الأمر به إلى العزلة عن بقية العالم العربي، ورغم إن الإتحاد السوفيتي قد أعاق إنضمام الكويت إلى الأمم المتحدة في عام 1961م، إلا إنه غّير موقفه بعد الإطاحة بـ**(عبد الكريم قاسم)** في سنة 1963م وصّوت بقبول الكويت في عضوية المنظمة العالمية[21]، وذلك في حزيران 1963م لتصبح رقم 111.

وبعد هذا الإنقلاب تغّير الموقف العراقي الرسمي إذ أعلن العراق في بيان مشترك مع وفد كويتي زار بغداد في 3 تشرين الأول 1963م، عن إعترافه بإستقلال الكويت وسيادتها بحدودها المفصلة في الرسائل المتبادلة في سنة 1932م بين رئيس وزراء العراق وشيخ الكويت آنذاك، وتم في هذا البيان المشترك الإتفاق على إقامة علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء بين البلدين[22]، وبعد وفاة الرئيس العراقي عبد السالم عارف في حادث تحطّم طائرة في 13 آذار 1966م وتولّي أخيه الرئاسة، عادت العلاقات العراقية – الكويتية إلى التوتر من جديد، إذ حاول عبد الرحمن عارف إثارة أزمتين مع الكويت الأولى: في الأول من تشرين الأول 1966م، عندما إجتاحت قوات عراقية جزيرة **(بوبيان)** احتجاجاً على المفاوضات الجارية آنذاك

بين إيران والكويت لتقسيم المجرى (**القاري**) بينهما من دون مشاركة العراق فيها، والثانية: حدثت في 18 نيسان 1967م، عندما بادرت الحكومة العراقية إلى توجيه إنذار رسمي إلى الحكومة الكويتية تطلب فيه إنزال العلم الكويتي عن جزيرتي (**وربة وبوبيان**) الواقعتين على بعد عشرة أميال تقريباً من الحدود، وعندما تمت الإطاحة بحكومة عبد الرحمن عارف في 17 تموز 1968م وتولّي حزب البعث بقيادة (**أحمد حسن البكر**) السلطة في العراق، كان التوجه العام للحكومة هو تهدئة الوضع مع الكويت، والتعايش مع الأمر الواقع، لكن من دون ترسيم للحدود بين البلدين، مع إيجاد صيغة يتمكن العراق في ضوئها من الإنفتاح على الخليج بضم جزيرتي (**وربة و بوبيان**) إليه، أو على الأقل الحصول على حق إستخدام شريط أوسع على الساحل[23].

لقد أدى إلغاء إيران في سنة 1969م إتّفاقية الحدود لسنة 1937م المعقودة بينها وبين العراق، إلى إضعاف موقف العراق في المالحة بشطّ العرب، بعد مطالبة إيران بأن يكون خط الحدود بينها وبين العراق هو خط منتصف شطّ العرب، مما دفع الحكومة العراقية إلى الطلب من الكويت آنذاك السماح للقوات العراقية بالتمركز في مناطق شمال الكويت، تخوفاً من هجوم إيراني محتمل على ميناء أم قصر، إلا أن الحكومة الكويتية رفضت الطلب العراقي، فأقدمت الحكومة العراقية على توجيه الأمر لقواتها العسكرية بإحتلال مخفر (**الصامتة**) الحدودي وهي منطقة غنية بالنفط، وذلك في عام1973[24]، ولقد أثار هذا الحادث ردود فعل قوية من الكويت التي قامت بإعلان حالة الطوارئ، وغلق الحدود مع الدول المجاورة، وأخذت الصحف الكويتية تهاجم الحكومة العراقية، واتّهمتها بالعمل على إقامة قاعدة للإسطول السوفيتي في الخليج العربي، ويبدو أن الصحف الكويتية أرادت بهذا الإدعاء إثارة الدول الغربية ضد العراق ، وبالتزامن مع هذا الحادث أبلغ العراق جامعة الدول العربية أنّه سحب إعترافه باتفاق سنة 1963، ودعا إلى إجراء محادثات عراقية – كويتية لبحث قضية الحدود، لكن الجامعة العربية إستطاعت إحتواء الأزمة وتطويقها، وعاودت الحكومة الكويتية إتصالاتها مع الحكومة العراقية إذ قام ولي العهد الكويتي آنذاك جابر الأحمد الصباح في للتباحث بشأن التوصل إلى تسوية لمشكلة الحدود بين البلدين، وقد طلب العراق في هذه المرة من الكويت تأجيره جزيرتي (**وربة وبوبيان**) لمدة 99 عاما مع بقائهما تحت السيطرة الكويتية، ورفضت الكويت هذا الطلب، وعاد المسؤول الكويتي دون أن يحقق الهدف من الزيارة [25].

ورغم المباحثات التي كانت تجري بين العراق والكويت بين مدة وأخرى، فضلاً عن اللجان المشتركة التي شكلت للنظر في قضية ترسيم الحدود بين الطرفين إلا أن جميع الجهود فشلت في التوصل إلى حل نهائي للنزاع وبقيت المسألة في طور الجمود، بسبب عوامل عدة منها تنحي الرئيس (**أحمد حسن البكر**) عن منصبه ونجاح الثورة الإسلامية في إيران سنة 1979م وإندلاع الحرب العراقية – الإيرانية سنة 1980م، فتوقفت المباحثات بين البلدين حول قضية الحدود طوال سنوات الحرب هذه. ولم يثر العراق أية مشكلة حدودية بينه وبين الكويت في الحرب العراقية – الإيرانية، بل سعت الحكومة آنذاك إلى تطبيع علاقاتها مع

الحكومة الكويتية، وبعد إنتهاء الحرب العراقية – الإيرانية في 8 آب 1988م، قام المسؤولون الكويتيون، بزيارات متكررة إلى العراق من أجل إقناع الحكومة العراقية بترسيم الحدود إلا أن الجانب العراقي لم يكن متحمساً لذلك، وكان مستمراً بالضغط على الكويت للحصول على جزيرتي **(وربة وبوبيان)**، وعندما طلبت الكويت من العراق آنذاك التوقيع على معاهدة عدم إعتداء معها، كان رد الحكومة العراقية: أنه على الطرفين الإنتهاء من مشكلة ترسيم الحدود قبل البحث في مسألة معاهدة عدم الإعتداء[26].

وفي 15 تموز 1990م تزايد التوتر بين العراق والكويت عندما اتّهمت الحكومة العراقية رسمياً الحكومة الكويتية بالتجاوز على الأراضي العراقية والإستيلاء على آبار من حقل الرميلة العراقي المحاذي للحدود الكويتية أثناء إنشغال العراق بحربه مع إيران، فضلاً عن قيام الكويت والإمارات بإغراق السوق العالمية بالنفط مما أدى إلى تدهور الأسعار وخسارة كبيرة للإقتصاد العراقي[27]، و قد ردّت الحكومة الكويتية على ما أسمته **(إدعاءات)** الحكومة العراقية بالقول: إن الكويت قامت بإستخراج النفط من آبار تقع ضمن أراضيها وعلى مساحة كافية من الحدود الدولية، وأشار الرد الكويتي إلى أن العراق لديه سجل حافل بالتجاوزات على الأراضي الكويتية وهو سجل مدعم بالوقائع لدى الجهات المعنية[28].

المبحث الثاني: قرار مجلس الامن المرقم 883 في عام 1993 وانعكاساته الجغرافية

سنتناول في هذا المطلب قرار مجلس الامن الدولي رقم 883 والصادر في 1993 بشان ترسيم الحدود، والذي سبقته قرارات عدة وذلك إن القرار نتيجة تقرير لترسيم الحدود بين الكويت والعراق في 14 أيار1993 من قبل اللجنة الاممية المختصة بذلك[29]: إذ سبقه قرار 687 المتعلق بتخطيط المنطقة الحدودية بين العراق والكويت في 8 نيسان من عام 1991 الذي أصدره مجلس الأمن الدولي، والذي تضمن89 مادة موزعة على أجزاء تبدأ من **(ألف)** وتنتهي بـ**(طاء)**. ومنها التي تتعلق بترسيم الحدود بين العراق والكويت، قام الأمين العام للأمم المتحدة وبناء على ما جاء في القرار أعلاه تشكيل لجنة مكلفة بتخطيط الحدود الدولية بين العراق والكويت، إضافة إلى صلاحياتها ومهامها الموكلة إليها[2]. عقدت اللجنة الدولية لتخطيط الحدود بين العراق والكويت 82 إجتماعاً، وتضمنت إجراءات اللجنة الإعتماد على محضر الإتفاق العراقي الكويتي لعام 1963. حيث حصلت اللجنة على كافة الوثائق والمراسلات التاريخية إلتى تعود لعام 1913، كما اعتمدت على صور جوية تعود تاريخها إلى عام 1940، إذ تحدد هذه الصور المركز القديم في منطقة صفوان[30]. كما قامت اللجنة بجمع الخرائط والمستندات، التي قدمها العراق والكويت. والإستفادة ايضاً من الخرائط البريطانية التي تم تقديمها من قبلهم، وتلك التي تم تصويرها للمنطقة في عام 1991، كما طلب اعضاءاللجنة من الجانب العراقي والكويتي تزويدهم بأية معلومات تتعلق بعمل اللجنة[31]. مع العلم إن لجنة الترسيم لم تعتمد في عملها على الاقتراح البريطاني لتخطيط المنطقة الحدودية بين العراق والكويت لعام 1951.

وكانت المفاجئة في الإعلان تخطيط مفصل للحدود العراقية – الكويتية، الصادر عن فريق الترسيم الدولي، الذي يختلف بصورة جوهرية عن الإقتراح البريطاني لعام1951. إذ يختلف مسارا الحدود عن ما تم اقتراحه من الحكومة البريطانية فتلتقي جنوب ميناء أم قصر العراقي بـ**(خور الزبير)** ومع هذا، فإن اقتراح البريطانيين لعام1951 بشأن الخط الحدودي بين الدولتين هو الذي يظهر على أغلب الخرائط الخاصة بالبلدين الموجودة الآن. علما أن قرار مجلس الأمن المرقم 687 لم يشير الى الاقتراح البريطاني عام 1951 بل إكتفى بذكر عدم كفاية الحدود الموجودة في المحضر المتفق عليه في عام 1963 في عملية الترسيم[32] والإعتماد على الرسائل الدبلوماسية المتبادلة عام 1932 والمصاغة بتعابير غير واضحة في ترسيم الحدود، ومع كل هذا فإن اللجنة التي باشرت مهام عملها من أجل ترسيم الحدود بين البلدين قد أضيفت لها مهام أخرى وهو تكليفها بمهام ترسيم الحدود البحرية أيضا [33].

إمتنع العراق عن الحضور لخمسة اجتماعات وهذا ما يشير على وجود اشكال قانوني، بعدماخالفت هذه اللجنة صلاحياتها، وظهور الضغوط السياسية بشكل واضح على عملها[34]. إجراءات اللجنة إعتمدت على محضر الإتفاق العراقي الكويتي لعام 1963 حيث حصلت اللجنة على كل الوثائق التي التاريخية

لعام 1913، كما إستندت إلى صور جوية تعود تاريخياً إلى عام 1940، تشير فيها الى المركز القديم للكمارك في منطقة صفوان[35]. كما عملت اللجنة على تجميع كل المراسلات والوثائق الذي رفعتها الدولتين، وكذلك الإستفادة من الصور الجوية البريطانية القديمة التي تم تصويرها للمنطقة عام 1991، كما طلب الخبراء المستقلون في اللجنة من ممثلي البلدين، أن يتم تزويدهم بأية بيانات أو معلومات تتعلق بعمل اللجنة [36]، إضافة إلى إن لجنة ترسيم الحدود لم تعتمد في عملها على الإقتراح البريطاني لتخطيط لعام 1951 وما يدهش في الإعلان الصادر عن فريق الدولي للترسيم الذي تضمن رسم تفصيلي للحدود بين البلدين يختلف بصورة كلية عن اقتراح الحكومة البريطانية لعام 1951 بشان ترسيم الحدود بين البلدين[37]. إستندت اللجنة في جملة ما استندت إليه، من أجل القيام بمهمة تخطيط الحدود على خرائط عام 1991 واالتي انجزتها الجيش البريطاني حيث تم اعتمادها بإسم صيغة تخطيط الحدود، على النحو التالي **((من نقطة الباطن في وادي العوجة وباتجاه شمالاً على طول الوادي إلى نقطة تقع في خط جنوبي عرض خط صفوان، ثم بإتجاه الشرق لتسير جنوب آبار** جبل سنام و **صفوان وأم قصر وصولاً لتقاطع خور عبدالله بخور الزبير مع وتكون كافة الجزر مرتبطة بالكويت))**[38] كما جاء في محاضر بين البلدين عام 1963 والتي أصبحت لاحقاً الأساس الذي تستند عليها اللجنة الدولية التي تشكلت إستناداً إلى القرار المرقم 687 في 3 نيسان 1991[39]، لقد أعلن في ذلك الحين السفير طارق رزوقي بأن الترسيم الجديد لعام 1992 سيكون مختلف كلياً عن 60 عام مضت[40].

وفي ماتم ذكره قامت اللجنة بتحديد أماكن ترسيم الحدود بشكل أولي كالآتي:

أولاً: تبدأ الحدود العراقية السعودية من عمود رقم واحد، وهو بداية بين البلدين بطول ثالوج الباطن، ومن ثم يعتمد نقطةحدودية بين العراق والسعودية والكويت.

ثانياً: الموقع يبدا صفوان على مسافة 1430 متراً من الجهة الجنوبية الغربية لبناء المركز القديم للكمارك، على إمتداد الطريق بين الكويت صفوان.

ثالثا: أما الطرف الشمالي للحدود تبدأ من وادي الباطن، هي تقاطع الثالوج للوادي، والنقطة الواقعة هي خط العرض جنوب صفوان.

رابعاً: تلتقي حدود البلدين بالموقع الذي يتقاطع عنده الخط الحدودي جنوب ام قصر التي تم إنجازها عام 1991 من قبل المساحة العسكرية في المملكة المتحدة. وفي ضوء ماتم ذكره كان القرار النهائي للجنة التي إعتمدها مجلس الأمن وأصبحت ملزمة للبلدين وإعتمادها كحدود دولية للعراق والكويت وفق الآتي:

أ- تبدأ خط مستقيم للحدود من وادي الباطن من المساحات التي تبلغ مايقارب 2 كيلومتر بشكل طولي وفق أدق الاحتمالات إعتماد مبدأ الثالوك.

ب- يبدا من نهاية الطرف الشمالي عند وادي الباطن الخط الحدودي بإتجاه النقطة التي تكون في الجهة الجنوبية لمنطقة صفوان ويمتد بإتجاه الخط العرضي المتعارف عليه عند تلك النقاط .

ج- إن الخط الذي يبدا من الجهة الجنوبية لمنطقة صفوان الممتدة الى جنوبي أم قصر سيكون مساحته أقصر الخطوط التي تجمع هذه النقاط[41].

د- إن الشريط الحدودي من جنوبي أم قصر على الشاطئ البحري سيمدد مع أدنى خط إنحسار المياه الملاحية حتى المكان الذي يقابل تقاطع خور عبدالله وخور الزبير.

هـ- إن المساحة البحرية سوف يكون فيها خط حدودي يبدا من خور عبدالله ويمتد الى خط الوسط. تم تحديد إلاحداثيات المنطقة البرية من خلال نصب 106 دعامة مع إضافة الى 28 دعامة اخرى[42]. إذ تم تحديدها من قبل اللجنة، وقد قررت توصياتها بشان ترسيم المنطقة الحدودية بين البلدين، وذلك في شهر نيسان عام 1992، حيث تعد الخطوط الجديدة للحدود تضييق المنفذ البحري الوحيد للعراق على الخليج العربي ومن ناحية اخرى اضافة حقول نفطية جديدة للكويت[43].

الانعكاسات الجغرافية لقرار مجلس الأمن المرقم 833 لعام 1993 على العراق

المساحة: إن إتساع مساحة الدولة تقابلها زيادة حجم موارد طبيعية وبالتالي زيادة القوة السياسية والإقتصادية لها. وإن هذه المساحة تخلق تنوع كبير في حجم هذه الموارد إذ تمكنه من الإكتفاء الذاتي خصوصاً في الازمات رغم ان المساحة لم تعد تلك القيمة التي كانت تعطى لها في الماضي عند المقارنة بين الدول الصغيرة والكبيرة [44].

كما تعد مساحة الدولة من أهم معايير القوة وعامل هام من عوامل تحديد المكانة الدولية لها، وإن إختلاف الوحدات السياسية في المساحة يزيد من أهمية هذا العامل ومدى تأثيراته الداخلية والخارجية، لذلك تعد دراسة المساحة من العناصر الرئيسية في الجغرافية السياسية للدولة، فمن الناحية النظرية كلما كبرت مساحة الدولة، وكلما إستوعبت عدداً أكبر من السكان، كلما تنوعت مواردها الطبيعية [45]، اذ بلغت مساحة العراق بعد عملية ترسيم الحدود العراق 435052 الف كم^2 وتم إقتطاع أكثر من 250 كم^2 من مساحة العراق ومنحها للكويت حسب قرار اللجنة [46] كما في الخريطة رقم(2).

خريطة رقم (2): تمثل الحدود العراقية الكويتية بعد قرار اللجنة 883 منقولة عن البحث إشكالية ترسيم الحدود العراقية الكويتية والخروج من البند السابع.

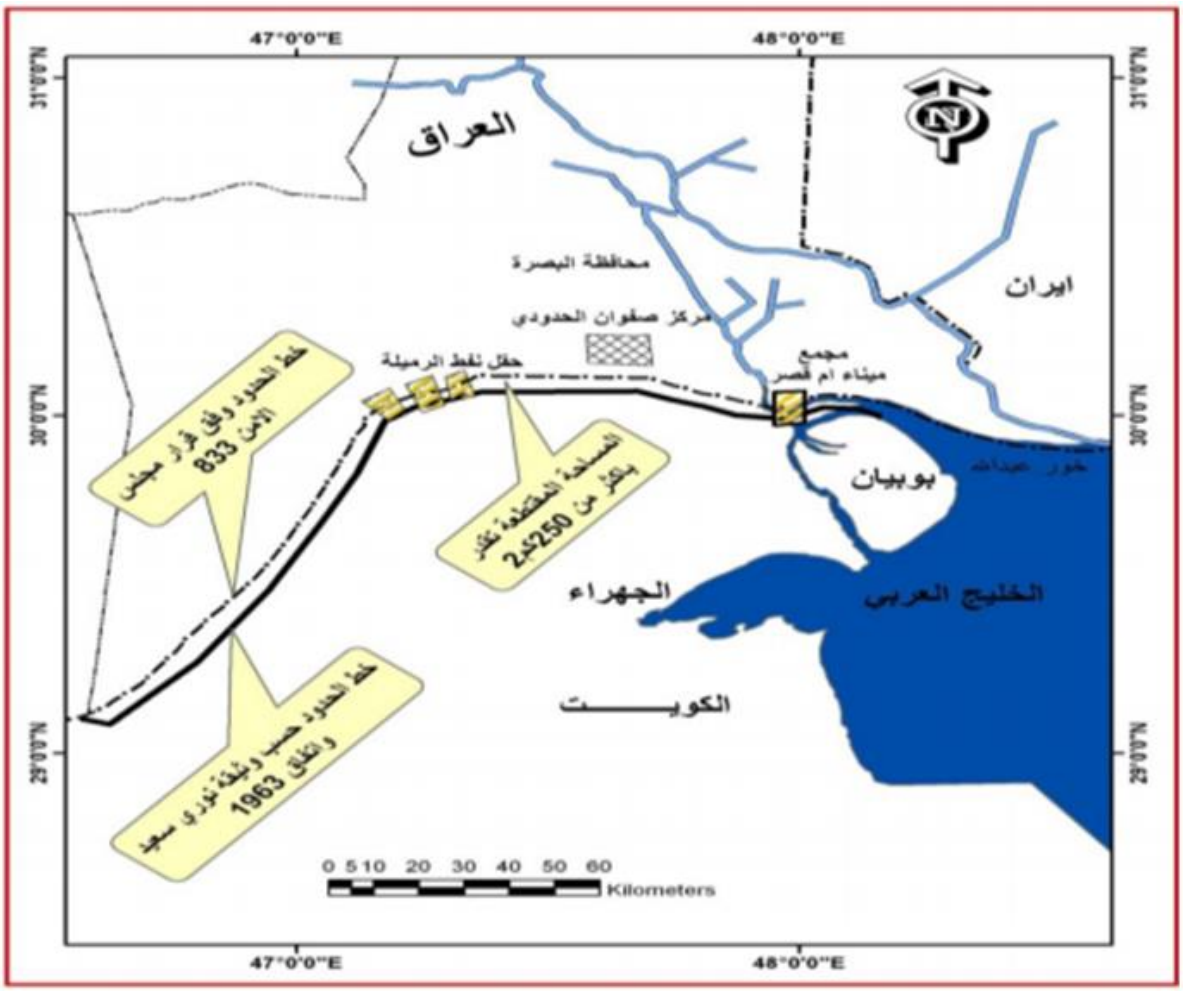

الحـــدود البريـــة: تعتبر الحدود السياسية جزءاً مهما من الكيان السياسي للدولة. وهي أحد العناصر الأساسية لتكوين الدولة، وخط الحدود هو خط ليس فيه من الأبعاد إلا الطول يحدد مساحة الدولة ومجال سيادتها وسيطرتها ولها أهمية كبيرة من النواحي السياسية والقانونية والإقتصادية والإجتماعية والعسكرية. إن الحدود العراقية الكويتية هي حدود إصطناعية وضعت من قبل الدول المستمرة بعد تفكك الدولة العثمانية وتبلغ مساحة الحدود مع الكويت 195 كم أي مانسبته 5.6% من حجم الحدود الكلي حسب قرار ترسيم الحدود لمجلس الأمن[47].

الحــدود المائيــة: تعد الحدود المائية من أهم مقومات قوة الدولة وذلك لإعطائها مرونة كبيرة للتواصل مع العالم الخارجي خصوصاً في مجال التجارة والنقل ولا يؤخذ طول الساحل بنظر الإعتبار فقط وإنما نوعيته وصالحيته لإنشاء الموانئ فكلما كان الساحل متعرجا تكثر فيه الخلجان العميقة، كلنا أصبح جاذباً للسكان والعراق. كما سبق وأشرنا، لا يملك سوى 58 كم في سواحل الخليج العربي، حيث يبلغ طول الحدود الكلية للعراق 3631 كم، أما طول السواحل فيبلغ 58 كم، أي بما نسبته 1.6% من مساحته حسب قرار ترسيم الحدود.

الموارد الاقتصادية: تعد المنطقة التي تم ترسيم الحدود العراقية الكويتية من أغنى المناطق الإقتصادية في العراق ذات الموارد الطبيعية حيث تعوم هذه المنطقة الجغرافية الصغيرة على بحر من الموارد من النفط والغاز الطبيعي، حيث تمتد على الشريط الحدودي حقول نفطية مشتركة بين البلدين إذ تتمثل هذه الحقول في الجانب العراقي كل من حقل(**الرميلة، والزبير، وسفوان، وارطاوي**) أما بالنسبة للجانب الكويتي حقول (**الروضتين، والعبدلي وبرقان، وأم المناقيش، وظبي، ومودود**)[48] ولعل هذه الموارد الإقتصادية من أهم أسباب توتر العلاقة بين الدولتين خلال الفترات السابقة ووجدناها من ضمن الأمور التي إتخذتها الحكومة العراقية ذريعة لغزو الكويت كما في الخريطة رقم (3).

خريطة رقم (3): الحقول النفطية المشتركة في المنطقة الحدودية بين العراق والكويت من عمل الباحث بالاعتماد على مركز مالكوم كير للشرق الأوسط[49].

الإستنتاجات:

1. تاريخياً لا يوجد إختلاف على إرتباط الكويت إدارياً بمحافظة البصرة العراقية كما وأن إتفاقية عام 1899 بين الحكومة البريطانية وشيخ الكويت تدل على تابعيتها ورغبتها بالإنفصال عن اسلطة العثمانيين. ونلاحظ ايضاً أن إتفاقية عام 1913، بين البريطانيين والوالامبراطورية العثمانية قد أكدت على رجوعها للإدارة المركزية العثمانية.
2. إن الموقع الجغرافي المهم للكويت على الخليج العربي دفع بأنظار الدول الكبرى للسيطرة عليه ودعمه في إنفصاله عن العراق.

3. إن مايمتلكه الكويت من موارد نفطية هائلة دفعت الحكومة البريطانية لدعم الكويت في عصبة الأمم المتحدة للإنفصال عن العراق.
4. كان العراق يعلم بما تملكه الكويت من موارد جيو سياسية خصوصاً في المناطق الحدودية حيث شكلت الحقول النفطية المشتركة بين البلدين نقاط خلاف كان من تداعياته غزو العراق للكويت. حيث مطالباته متعددة، فتارة يطالب بامتلاك الجزر المطلة على الخليج كجزيرة بوبيان وربة ، ومرة يريد استاجارها ومرة يريد بضم الكويت كلها للعراق.
5. إن قرار مجلس الأمن المرقم 833 في عام 1993 نال قبول وإستحسان دولة الكويت في حين إعتبرها العراق قرارات سياسية دولية تضعف العراق إذ رفض العراق هذا الترسيم واعترض عليه.
6. منذ إنفصال الكويت عن العراق ولغاية قرار مجلس الأمن لم يكن هناك حدود ثابتة وواضحة مما أدى إلى توتر العلاقة بين البلدين.
7. ضيقت عملية ترسيم الحدود الدولية الجديدة المنفذ البحري على العراق مما تم تقليص مساحة الميناء على الخليج العربي.
8. إضافة عملية ترسيم الحدود مساحات أخرى للجانب الكويتي تحمل في باطنها موارد إقتصادية كبيرة من النفط والغاز.

الأمم المتحدة S

Distr.
GENERAL

S/RES/833 (1993)
27 May 1993

مجلس الأمن

القرار ٨٣٣ (١٩٩٣)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣٢٢٤
المعقودة في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٣

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراره ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان/ابريل ١٩٩١ وبوجه خاص الفقرات ٢ و ٣ و ٤ منه، وقراره ٦٨٩ (١٩٩١) المؤرخ ٩ نيسان/ابريل ١٩٩١، وقراره ٧٧٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٦ آب/ أغسطس ١٩٩٢، وقراره ٨٠٦ (١٩٩٣) المؤرخ ٥ شباط/فبراير ١٩٩٣،

وإذ يشير إلى تقرير الأمين العام المؤرخ ٢ أيار/مايو ١٩٩١ المتعلق بإنشاء لجنة الأمم المتحدة لتخطيط الحدود بين العراق والكويت (اللجنة) والى الرسائل المتبادلة عقب ذلك المؤرخة ٦ و ١٣ أيار/ مايو ١٩٩١ (S/22558 و S/22592 و S/22593)، وقبول كل من العراق والكويت للتقرير،

وقد نظر في رسالة الأمين العام المؤرخة ٢١ أيار/مايو ١٩٩٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن والتي أحال بها التقرير النهائي للجنة (S/25811 و Add.1) المؤرخ ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٣،

وإذ يشير في هذا الصدد الى أن اللجنة، من خلال عملية تخطيط الحدود، لم تقم بإعادة توزيع الأراضي بين الكويت والعراق، بل بمجرد إنجاز المهمة التقنية الضرورية للقيام، لأول مرة بوضع تحديد دقيق لاحداثيات الحدود الواردة في "المحضر المتفق عليه بين دولة الكويت وجمهورية العراق بشأن إعادة علاقات الصداقة والاعتراف والمسائل ذات الصلة" الموقع عليه من الطرفين في ٤ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٣، وأن هذه المهمة أنجزت في الظروف الخاصة التي تلت غزو العراق للكويت وعملا بالقرار ٦٨٧ (١٩٩١) وتقرير الأمين العام عن تنفيذ أحكام الفقرة ٣ من ذلك القرار (S/22558)،

وإذ يذكر العراق بالتزاماته بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، وعلى الأخص الفقرة ٢ منه، وبموجب قرارات المجلس الأخرى ذات الصلة، وبقبوله قرارات المجلس المتخذة عملا بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يشكل الأساس لوقف اطلاق النار،

../..

93-31342

المراجع

[1]. قحطان حسين طاهر،جامعة بابل، مجلة كلية التربية، العدد14، ص499.

[2]. حسن سليمان محمود،الكويت ماضيها وحاضرها، المكتبة الاهلية بغداد، 1968، ص197.

[3]. حسن سليمان محمود، مصدر سابق، ص199.

[4]. جي ج لوريمر، الكويت في دليل الخليج، الجزء الاول، شركة الربيعان السفر التاريخي للنشر والتوزيع، 1981، ص21-22.

[5]. خزعل، حسين خلف الشيخ، تاريخ الكويت السياسي، 1962ج2، بيروت، دار الكتب، ص60.

[6]. دوبوي، بيار ماري،2008. القانون الدولي العام، (ترجمة محمد عرب وسليم حداد)، ط1، بيروت، مؤسسة المجد الجامعية للدراسات، ص53.

[7]. رضا هلال، الصراع على الكويت مسألة الأمن والثورة، بيروت،1991، دار الجيل، ص17.

[8]. منتصر سعيد حمودة (2008)، القانون الدولي المعاصر، ط1، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ص195.

[9]. ج.ب كيلي، الحدود الشرقية للجزيرة العربية، الكويت، مكتبة الأمل، ص8.

[10]. عز الدين الخير (1976)، الفرات والقانون الدولي، بغداد، دار الحرية، ص66.

[11]. عبد الكريم علوان خضير، الوسيط في القانون الدولي العام المنظمات الدولية،2002، الدار العلمية الدولية، ص42.

[12]. يحيى الجميلي، مرجع سابق، ص161 .

[13]. معتز فيصل العباسي (2009). التزامات الدولة المحتلة اتجاه البلد المحتل- دراسة حالة العراق، ط1، بيروت، ص139.

[14]. محمد بوليد (2008)، القانون الدولي العام، ط1، بيروت، المؤسسة الجامعية، ص82.

[15]. مركز البحوث والدراسات الكويتية (1994)، رد الدولة الكويتي على الحجج العراقية المذكورة.

[16]. العراق المذكرة المرفوعة إلى أمين الأمم المتحدة بتاريخ 21 مايو/أيار 1992، ص6.

[17]. محمد يوسف علوان (2003)، القانون الدولي العام، المقدمة والمصادر، ط3، دار وائل لعمان، ص146.

[18].(https://rawabetcenter.com/archives/40284) من الدائرة العربية في وزارة الخارجية، حكومة الإتحاد العربي، بغداد، إلى السفارة البريطانية ببغداد (مذكرة – سري للغاية) رقم 7/3023/4 في 1958/6/5. أنظر الملحق رقم 2 و3 من البحث المذكرة باللغتين العربية والإنكليزية.

[19]. فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر، العقد الجمهوري الأول، الجزء الأول، ترجمة مصطفى أحمد، دار مصر للطباعة، القاهرة، 2009.

[20]. إسماعيل عارف، مصدر سابق، ص309.

[21]. فرانك كاسو، خلاصة تاريخ العراق المعاصر، ترجمة: مصطفى أحمد نعمان، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد،2011، ص79.

[22]. أروى هاشم عبد الحسن، مصدر سبق ذكره، ص124.

[23]. عدنان أحمد سلّوم، د. أسامة مرتضى، الآفاق المستقبلية للعلاقات العراقية الكويتية ما بعد نيسان 2003، ط1، دار مكتبة البصائر، بيروت،2011، ص22.

[24]. صالح العقاد، نزاع الحدود بين العراق والكويت، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات والبحوث، العدد (33) تموز 1973 ،2011،ص22.

[25]. أروى هاشم عبد الحسن، مصدر سبق ذكره، ص121.

[26]. عدنان أحمد سلّوم، د. أسامة مرتضى،مصدر سبق ذكره ص 22.

[27]. فرانك كاسو، خالصة تاريخ العراق المعاصر،مصدر سبق ذكره ص 28.

[28]. عدنان أحمد سلّوم، د. أسامة مرتضى،مصدر سبق ذكره ص 24.

[29]. تم إرفاق قرار مجلس الأمن المرقم 883 في عام 1993 من ضمن الفهرست للإطلاع.

[30]. خالد السرجاني،1993 ترسيم الحدود العراقية –الكويتية بعد أزمة الخليج الثانية، مجلة السياسة الدولية، العدد111، ص 235.

[31]. المركز الوطني (وثائق العدوان العراقي على الكويت)، مصدر سابق، ص 67.

[32]. خالد السرجاني، مصدر سابق، ص325 .

[33]. محمد ثامر السعدون، الحدود البحرية العراقية، إطروحة دكتوراه غير منشوره 2006عام، كلية القانون، جامعة بغداد، ص131.

[34]. غازي الربيعي، 2014 المنازعات الحدودية في ظل القانون الدولي دراسة تطبيقية للنزاع الحدودي بين العراق والكويت، ط1، بغداد، دار السنهوري، ص 196.

[35]. خالد السرجاني، مصدر سابق، ص 232.

[36]. المركز الوطني (وثائق العدوان العراقي على الكويت) ، مصدر سابق، ص87.

[37]. المركز الوطني، مصدر سابق، ص 67.

[38]. ريتشارد سكوفيلد، مصدر سابق، ص 234.

[39]. صالح يحيى الشاعري، مصدر سابق، ص 235.

[40]. سكوفيلد، ريتشاردو، مصدر سابق، ص 248.

[41]. غازي الربيعي، مصدر سابق، ص 193.

[42]. جمال مظلوم، الثابت والمتغير في مشاكل الحدود في منطقة الخليج التسويات والنتائج، 2011 الجيزة، مجلة دراسات، 16 –الدار العربية، ص54.

[43]. مظلوم، جمال، مصدر سابق، ص 56.

[44]. محمد أزهر السماك، الجغرافية السياسية من منظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق، المصدر السابق، ص90.

[45]. عدنان السيد حسين، الجغرافية السياسية والإقتصادية والسكانية لعالمنا المعاصر، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1993، ص69.

[46]. قاسم محمد الجنابي، ريا صاحب، إشكالية ترسيم الحدود العراقية الكويتية والخروج من البند السابع، مركز الدراسات الفلسطينية، العدد 95، ص335.

[47]. رشيد سعدون محمد حسن العبادي، الحدود العراقية- الكويتية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد، 2001م، ص28.

[48]. (https://jummar.media/4175).

[49]. https://carnegie-mec.org/2021/04/12/ar-pub-84272.

المصادر:
1. قحطان حسين طاهر،جامعة بابل، مجلة كلية التربية، العدد14، ص499.
2. حسن سليمان محمود،الكويت ماضيها وحاضرها، المكتبة الاهلية بغداد، 1968، ص197.
3. حسن سليمان محمود، مصدر سابق، ص199.
4. جي ج لوريمر، الكويت في دليل الخليج، الجزء الاول، شركة الربيعان السفر التاريخي للنشر والتوزيع، 1981، ص21-22.
5. خزعل، حسين خلف الشيخ، تاريخ الكويت السياسي، 1962ج2، بيروت، دار الكتب، ص60.
6. دوبوي، بيار ماري،2008. القانون الدولي العام، (ترجمة محمد عرب وسليم حداد)، ط1، بيروت، مؤسسة المجد الجامعية للدراسات، ص53.
7. رضا هلال، الصراع على الكويت مسألة الأمن والثورة، بيروت،1991، دار الجيل، ص17.
8. منتصر سعيد حمودة (2008)، القانون الدولي المعاصر، ط1، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ص195.
9. ج.ب كيلي، الحدود الشرقية للجزيرة العربية، الكويت، مكتبة الأمل، ص8.
10. عز الدين الخير (1976)، الفرات والقانون الدولي، بغداد، دار الحرية، ص66.
11. عبد الكريم علوان خضير، الوسيط في القانون الدولي العام المنظمات الدولية،2002، الدار العلمية الدولية، ص42.
12. يحيى الجميلي، مرجع سابق، ص161.
13. معتز فيصل العباسي (2009). التزامات الدولة المحتلة اتجاه البلد المحتل- دراسة حالة العراق، ط1، بيروت، ص139.
14. محمد بوليد (2008)، القانون الدولي العام، ط1، بيروت، المؤسسة الجامعية، ص82.
15. مركز البحوث والدراسات الكويتية (1994)، رد الدولة الكويتي على الحجج العراقية المذكورة.
16. العراق المذكرة المرفوعة إلى أمين الأمم المتحدة بتاريخ 21 مايو/أيار 1992، ص6.
17. محمد يوسف علوان (2003)، القانون الدولي العام، المقدمة والمصادر، ط3، دار وائل لعمان، ص146.
18. (https://rawabetcenter.com/archives/40284) من الدائرة العربية في وزارة الخارجية، حكومة الإتحاد العربي، بغداد، إلى السفارة البريطانية ببغداد (مذكرة – سري للغاية) رقم 7/3023/4 في 1958/6/5. أنظر الملحق رقم 2 و3 من البحث المذكرة باللغتين العربية والإنكليزية.
19. فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر، العقد الجمهوري الأول، الجزء الأول، ترجمة مصطفى أحمد، دار مصر للطباعة، القاهرة، 2009.
20. إسماعيل عارف، مصدر سابق، ص309.
21. فرانك كاسو، خلاصة تاريخ العراق المعاصر، ترجمة: مصطفى أحمد نعمان، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد،2011، ص79.
22. أروى هاشم عبد الحسن، مصدر سبق ذكره، ص124.
23. عدنان أحمد سلّوم، د. أسامة مرتضى، الآفاق المستقبلية للعلاقات العراقية الكويتية ما بعد نيسان 2003، ط1، دار مكتبة البصائر، بيروت، 2011، ص22.
24. صالح العقاد، نزاع الحدود بين العراق والكويت، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات والبحوث، العدد (33) تموز 1973 ، 2011، ص22.

25. أروى هاشم عبد الحسن، مصدر سبق ذكره، ص121.
26. عدنان أحمد سلّوم، د. أسامة مرتضى، مصدر سبق ذكره ص 22.
27. فرانك كاسو، خالصة تاريخ العراق المعاصر، مصدر سبق ذكره ص 28.
28. عدنان أحمد سلّوم، د. أسامة مرتضى،مصدر سبق ذكره ص 24.
29. تم إرفاق قرار مجلس الأمن المرقم 883 في عام 1993 من ضمن الفهرست للإطلاع.
30. خالد السرجاني، 1993 ترسيم الحدود العراقية – الكويتية بعد أزمة الخليج الثانية، مجلة السياسة الدولية، العدد111، ص 235.
31. المركز الوطني (وثائق العدوان العراقي على الكويت)، مصدر سابق، ص 67.
32. خالد السرجاني، مصدر سابق، ص325.
33. محمد ثامر السعدون، الحدود البحرية العراقية، إطروحة دكتوراه غير منشوره 2006عام، كلية القانون، جامعة بغداد، ص131.
34. غازي الربيعي، 2014 المنازعات الحدودية في ظل القانون الدولي دراسة تطبيقية للنزاع الحدودي بين العراق والكويت، ط1، بغداد، دار السنهوري، ص 196.
35. خالد السرجاني، مصدر سابق، ص 232.
36. المركز الوطني (وثائق العدوان العراقي على الكويت) ، مصدر سابق، ص87.
37. المركز الوطني، مصدر سابق، ص 67.
38. ريتشارد سكوفيلد، مصدر سابق، ص 234.
39. صالح يحيى الشاعري، مصدر سابق، ص 235.
40. سكوفيلد، ريتشاردو، مصدر سابق، ص 248.
41. غازي الربيعي، مصدر سابق، ص 193.
42. جمال مظلوم، الثابت والمتغير في مشاكل الحدود في منطقة الخليج التسويات والنتائج، 2011 الجيزة، مجلة دراسات، 16 –الدار العربية، ص54.
43. مظلوم، جمال، مصدر سابق، ص 56.
44. محمد أزهر السماك، الجغرافية السياسية من منظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق، المصدر السابق، ص90.
45. عدنان السيد حسين، الجغرافية السياسية والإقتصادية والسكانية لعالمنا المعاصر، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1993، ص69.
46. قاسم محمد الجنابي، ريا صاحب، إشكالية ترسيم الحدود العراقية الكويتية والخروج من البند السابع، مركز الدراسات الفلسطينية، العدد 95، ص335.
47. رشيد سعدون محمد حسن العبادي، الحدود العراقية- الكويتية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد، 2001م، ص28.
48. https://jummar.media/4175.
49. https://carnegie-mec.org/2021/04/12/ar-pub-84272.